الموقف الامريكي من البرنامج النووي الايراني 2009 – 2019

US attitude toward Iranian nuclear program 2009-2019

م.م هديل حربي ذاري *

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

الملخص :

منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران وتدهور علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية تسعى الاخيرة الى اعادة إيران لهيمنتها بأعتبار ان ايران كانت حليفتها آنذاك واعتمدت عليها في منطقة الشرق الاوسط لتحقيق مصالحها وأهدافها، وعليه اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأساليب والتكتيكات من اجل ذلك ، من ضمنها اعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ايار 2018 خروج بلاده بشكل أحادي من الاتفاق ومعاودة فرض العقوبات الأمريكية على إيران ، حيث برر ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي 5+1 بأن ايران لم تتخلى عن خططها لحيازة السلاح النووي ، وبالتدخل في شؤون دول الشرق الأوسط ، مما ادى الى فرض العقوبات الأمريكية على إيران . إن الأحداث التي تبعت الانسحاب الامريكي لن تدفع الطرفين الى الدخول في مواجهة عسكرية ، ورغم تبادل الطرفين الاتهامات والتهديدات ألا أنهم قد أكدوا على عدم رغبتهم للدخول في حرب تقليدية، ويظهر ذلك من خلال إعلان ترامب الاستعداد للدخول في مفاوضات ، اما ايران فقد ظهر ذلك من خلال تمسكها بالاتفاقية رغم انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها.

الكلمات المفتاحية : البرنامج النووي الايراني ، اتفاق 5+1 ، العقوبات الامريكية

Abstract:

Since the success of the Islamic revolution in Iran and the deterioration of its relationship with the United States of America, the latter has sought to restore Iran to its hegemony, considering that Iran was its ally at the time and

* مدرس مساعد في كلية العلوم السياسية جامعة النهرين / طالبة دكتوراه .

relied on it in the Middle East region to achieve its interests and goals, and therefore the United States of America has taken many methods and tactics for that, including the declaration In May 2018, US President Donald Trump left his country unilaterally from the agreement and resumed the imposition of US sanctions on Iran, as Trump justified his country's withdrawal from the 5 + 1 nuclear agreement by saying that Iran had not abandoned its plans to acquire nuclear weapons and interfered in the affairs of Middle Eastern countries, which led To the imposition of US sanctions on Iran. The events that followed the US withdrawal will not push the two sides to enter into a military confrontation, and despite the two parties exchanging accusations and threats, they have confirmed that they do not want to enter into a conventional war, and this is evidenced by Trump's announcement of readiness to enter into negotiations, as for Iran, this was demonstrated through Its adherence to the agreement despite the withdrawal of the United States of America from it.

Key words: Iran's nuclear program, 5 + 1 agreement, US sanctions

المقدمة :

يعد البرنامج النووي الايراني احد اهم المحاور التي يدور حولها الصراع في منطقة الشرق الاوسط، فهو بحد ذاته يخفي ورائه حاله من التوتر والجدل بين مجموعة من الاطراف التي تسعى الى اللعب بهذه الورقة واول هذه الاطراف هي الولايات المتحدة التي تسعى الى ان تكون الدولة المتحكمة بالمنطقة والحامية للمصالح الاسرائيلية .

ومما لاشك فيه أن أهمية البحث في موضوع البرنامج النووي الإيراني تنبع من التناقضات الذي اثاره البرنامج النووي بين إيران من جهة والتي تؤكد على انه برنامج نووي سلمي و الولايات المتحدة الأمريكية التي تؤكد على انه برنامج غير سلمي يحوي في ثناياه برنامج نووي عسكري سري يهدف في محصلته النهائية إلى امتلاك السلاح النووي وما البرنامج النووي السلمي إلا غطاءاً يتم التستر من خلاله على هذا البرنامج السري .

وهذا التناقض نجده مرة أخرى بين تأكيدات أمريكية تعدها إيران مجرد مزاعم واتهامات وبين تناقض لا يقل أهمية عن كل ما تقدم يمكن استشفافه في التناقضات التي تتخلل تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين، والتي تؤكد رغبة إيران وطموحاتها في الحصول على السلاح النووي في حين يصر الكثير منهم على الطبيعة السلمية لبرنامج بلادهم النووي، ويزداد الغموض ليكتنف الموضوع بصورة اكبر عندما تصر إيران على مواصلة مساعيها لإكمال مشاريعها النووية بالرغم من كل الضغوطات الخارجية واحتمالات المواجهة العسكرية.

فرضية الدراسة : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها " ان التعامل الامريكي مع البرنامج النووي الايراني نابع من اهمية المحافظة على مستقبل الامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط ، لضمان امن الحليف الاول للولايات المتحدة الامريكية (اسرائيل) والتي تقتضي ترتيب التوازن الاستراتيجي في المنطقة على وفق مصالحها وأهدافها ومصالح وأهداف حليفتها وشريكتها (إسرائيل) "

إشكاليـة البحث : تقوم اشكالية الدراسة على تساؤل مهم وهو" مامدى تأثير البرنامج النووي الإيراني على التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط في حالة كونه يهدف إلى حصول إيران على السلاح النووي في ظل البيئتين الدولية والإقليمية ومتغيراتهما الراهنة" .

ومن التسأؤل اعلاه تنبع عدد من التساؤلات الجوهرية ذات الصلة بالموضوع، وفي مقدمتها؛ ما هي مراحل تطور البرنامج النووي الايراني ، وما هي ابرز تطورات ازمة الملف النووي الايراني ؟ وكيف تعاملت الولايات المتحدة مع ازمة الملف النووي الايراني في ظل ادارة دونالد ترامب ؟

ونتيجة تتطور الأحداث المتعلقة بملف إيران النووي يوماً بعد يوم وبوتيرة سريعة، وبالأخص بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في آيار 2018 من الاتفاق النووي، هذا الانسحاب الذي كانت له تداعيات أدت إلى تقويض الاتفاق نتيجة فرض الإدارة الأمريكية لعقوبات متوالية ومتصاعدة الشدة على إيران ولمزيد من التوضيح حول الموضوع ارتأينا تقسيم الموضوع إلى اربعة مباحث:

هيكلية البحث: تناول المبحث الاول : مراحل تطور الملف النووي الايراني. اما المبحث الثاني فقد ركز على :الموقف الامريكي من البرنامج النووي الايراني . اما المبحث الثالث فتناول : اتفاق خطة العمل المشتركة (5+1)، بينما بينا في المبحث الرابع : تعامل ادارة الرئيس ترامب مع البرنامج النووي الايراني .

اولا : تطور البرنامج النووي الايراني

بدأت القضية حينما قررت أيران الدخول إلى المجال النووى، وبناء القدرة النووية لاعتبارات سياسية، إقليمية ودولية، وقد بدأ النشاط الإيرانى بالتعاقد على مفاعلات نووية، ومحاولة الحصول على مواد نووية "انشطارية" من دول مختلفة، وتدريب الكوادر المتخصصة فى دول متعددة ، وقد بدأ قرار التحول إلى القدرات النووية بقرار سياسى يمثل الإرادة السياسية للدولة ، وليس طبقاً للقدرات التكنولوجية المتوفرة، وذلك نتيجة لأسباب ودوافع* اقتصادية وسياسية واستراتيجية [1] .

وعليه وفي ظل سعي ايران لتعزيز قوتها الاقليمية ، اخذت ايران تشرع في تطوير برنامجها النووي ، الامر الذي ادى الى نشوب الازمة النووية الايرانية وذلك عقب اقدام ايران وبشكل سري على تطوير قدراتها النووية في مجال تخصيب اليورانيوم ، إذ اتضح ان إيران قامت في اواخر العام 2002 ببناء منشأتين سريتين ، الاولى لتخصيب اليورانيوم بالقرب من نانتز ، والثانية لانتاج الماء الثقيل الواقعة بالقرب من مدينة اراك غرب طهران ، دون ابلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية [2] .

* تعود بداية تطور البرنامج النووي الايراني الى العام 1974 ، غير ان الانشطة النووية الايرانية بدأت بعد الحرب العراقية – الايرانية ، ويمكن تصنيف الدوافع الرئيسة للبرنامج النووي الايراني الى ثلاثة انواع ، وهي الدوافع الاقتصادية في حرص ايران على توفير الطاقة الكهربائية ، اذ يرمي البرناممج النووي الايراني الى توفير (20%) من الطاقة الكهربائية التي تحتاجها ايران بواسطة المحطات النووية ، من اجل تقليل الاعتماد على مصادر النفط والغاز الطبيعي ، اما فيما يتعلق بالدوافع العسكرية فتسعى ايران الى حماية امنها القومي للحيلولة دون التمدد الامريكي اتجاه ايران او التدخل لتغيير النظام السياسي الايراني ، اذ كان المسعى الايراني من حيازة السلاح تالنووي هو من اجل توظيف التكنلوجيا النووية لغرض ردع الولايات المتحدة واسرائيل عن التفكير في استهداف ايران ، اما الدوافع الياسية والتي تشكلت بعد العقوبات الامريكية المفروضة على ايران فهي تهدف الى المضي قدما في تطوير البرنامج النووي الايراني من اجل تخفيف حدة المطالبات الداخلية بتغيير وتحسين الظروف الاقتصادية والسياسية المطالبة بالحريات العامة ، في حين تكمن الدوافع الاستراتيجية في االقول بأن امتلاك التكنلوجيا النووية قد يكون عاملا مساعد في تحقيق الطموحات الاستراتيجية الايرانية ، وتعزيز مكانة ايران في الخليج واسيا الوسطى في ظل التنافس الاقليمي والدولي للسيطرة على مقدرات هاتين المنطقتين من قبل الولايات المتحدة . انظر : محمد سالم الكواز ، البرنامج النووي الايراني : النشأة ، التطور – الدوافع ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد(25) ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الاقليمية ، 2012 ، ص ص 247 – 248 .

[1] "البرنامج النووى الإيرانى (3-3)" ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 31/يناير/2016 ، متاح على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/19629 .

[2] طارق محمد ذنون الطائي ، "العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة" ، (بيروت : مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2012) ، ص180 .

وعليه مرت الازمة النووية الايرانية منذ بدايتها في آب/اغسطس 2002 بعدة مراحل تركت اثارا قوية عليها [1] .

بدأت المرحلة الاولى بعد التقارير التي صدرت عن المعارضة الايراني في عام 2002 ، والتي نتج عنها التحقق من المعلومات بشأن المنشأتين النوويتين اللذين ابلغت عنهما تلك التقارير ، والتي على اثرها قام الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة طهران في العام 2003 للتفتيش على منشآتي **(آراك ونانتز)** المشتبه فيهما[2] .

وتعد المرحلة الثانية مكملة للاولى والتي تم من خلالها الضغط على ايران للتوقيع على البروتوكول الاضافي في اب 2003 ، والذي يمنح مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية حق التفتيش المفاجئ للمنشأت النووية الايرانية ، ورغم الرفض الايراني في بداية الامر ، الا انها وافقت على توقيع البروتوكول الاضافي اثناء زيارة وزراء خارجية الترويكا الاوربية (فرنسا والمانيا وبريطانيا) لها في تشرين الاول 2003 [3] ، ثم تلتها المرحلة الثالثة والتي امتدت للفترة (تشرين الثاني /نوفمبر 2003 – تشرين الثاني / نوفمبر 2004) والتي عدت مرحلة التعاون الواسع بين ايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوقيع ايران في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 على اتفاقية بعدم انتاج اسلحة نووية [4] . اما المرحلة الرابعة للازمة النووية الايرانية ، فكانت مرحلة الضغط على ايران لوقف تخصيب اليورانيوم ، وهو ما رفضته ايران بأعتبار ان انشطة تخصيب اليورانيوم تعتبر حقا اصيلا للدول الاعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي ، الامر الذي دفع مجلس محافظي الوكالة الدولية في اجتماعهم في ايلول 2004 الى اصدار قرار طالب فيه ايران بوقف كل عمليات تخصيب اليورانيوم في تشرين الثاني 2004 [5] .

---

[1] محمد السعيد ادريس ، "البرنامج النووي الايراني :الازمة والسيناريوهات المحتملة والتداعيات الاقليمية" ، قي مصطفى علوي (محرر) ، "مخاطر وتداعيات الانتشار النووي" ،(اعمال ومناقشات مؤتمر وزارة الداخلية بمملكة البحرية بالتعاون مع مركزالخليج للدراسات الاستراتيجية ، المنامة ، 2007) ، ص214 .

[2] احمد ابراهيم محمود " هل يكون الملف النووي سببا لحرب بين ايران والولايات المتحدة ؟" ، مختارات ايرانية ، السنة الثالثة ، العدد (25) ، يونيو 2003 ، ص ص 102–103 .

[3] احمد ابراهيم محمود ، "ايران ومهلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية" ، مختارات ايرانية ،السنة الرابعة ، العدد(29) ، اكتوبر 2003 ، ص81 .

[4] محمد سالم الكواز ، "موقف روسيا الاتحادية من تطورات الازمة الايرانية (2005 – 2008) : دراسة تاريخية"، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية ، المجلد(12) ، العدد(2) ، 2012 ، ص315

[5] احمد ابراهيم محمود ، "ايران ومهلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية" ، مصدر سبق ذكره ، ص 84 .

بعد هذه الازمة بدأت مرحلة البحث عن مسار بديل لادارة الازمة، حيث إدراكت إيران إن دبلوماسية التفاوض مع الاتحاد الاوربي لم تعد تفي الغرض، فبادرت بإعلان انهاء التجميد الطوعي لتخصيب اليورانيوم، كما طرحت ما اسماه (علي لاريجاني) الذي تولى مسئولية البرنامج النووي في حكومة الرئيس (احمدي نجاد) بدبلوماسية المسار الاخر [1] .

ثم تاتي المرحلة السادسة والتي امتدت من 2007 وحتى 2011 ، حيث شهد فيها البرنامج النووي الايراني نوع من الهدوء ، اذ اعتمد اطراف الازمة على دبلوماسية التفاوض ودورها في ادارة الازمة ، حيث تم الاتفاق في ايلول 2009 على مشروع يتم بموجبه نقل (1200 الى 1500 كلم) من اليورانيوم المنخفض التخصيب دون(5%) – على الرغم من معارضة مجلس الامن الدولي – لتخصيبه بنسبة (19.75%) [2] .

ثانيا : تطورات الموقف الامريكي من البرنامج النووي الايراني

تعد السياسة الامريكة تجاه ملف البرنامج النووي الايراني ركيزة اساسية في استراتيجيتها العالمية، لاسيما بعد احداث 11 ايلول عام 2001 ، والتي دفعت بالولايات المتحدة الامريكية الى مزيدمن التشدد تجاه العديد من الدول التي تسعى الى امتلاك برنامج نووي سواء بالتدخل العسكري او بالطرق الدبلوماسية ، وفي هذا السياق يعد السعي الايراني لامتلاك قنبلة نووية الجانب الاكثر قلقا في السلوك الايراني ، فالولايات المتحدة تعد وجود مشروع نووي ايراني في تلك النقطة في منطقة الشرق الاوسط تهديدا مباشرا لمصالحها المتعلقة بأمن الطاقة ، فضلا عن ذلك، فأن انعكاسات البرنامج النووي الايراني على الامن الاقليمي في منطقة الخليج العربي تبدو واضحة، اذ ان امتلاك اي دولة من دول الخليج للاسلحة النووية سيؤدي الى اختلال موازين القوى في المنطقة ، وبالتالي تأثيره على الامن (الاسرائيلي) ، وهو ما تخشاه الولايات المتحدة [3] ، خاصة وان رغبة ايران الملحة في تطوير برنامجها النووي اضحت تثير الكثير من التخوفات الدولية ، لاسيما بعد اعلان الولايات المتحدة في العام 2002 بأن ايران "دولة

---

[1] محمد السعيد ادريس ، "التوازن الاقليمي وتحديات دبلوماسية المسار الاخر" ، مختارات ايرانية ، القاهرة ، السنة الرابعة ، العدد 62 ، سبتمبر 2005 ، ص ص 4 – 5 .

[2] غالب حسن محمد ، "طهران والغرب من المواجهة الى التفاوض" ، مجلة الثورة ،على الرابط :
http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?filename=196198812200910292044 29.

[3] سليم كاطع علي ، البعد الايراني في السياسة الخارجية الامريكية ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 60 ، 2015 ، ص 169 – 171 .

مارقة" وداعمة للارهاب وتسعى الى امتلاك اسلحة الدمار الشامل الامر الذي قد يؤدي الى تهديد الامن القومي الامريكي ومن ثم الامن والسلم الدوليين[1] . وعليه ، تراوحت ردود الأفعال الأمريكية بين الاسلوب الدبلوماسي وفرض العقوبات و ازدادت حدتها حينما أصرت الحكومة الإيرانية على مواصلة العمل في برنامجها النووي ، بالنسبة للرئيس الأمريكي (بيل كلنتون) فقد تراوحت سياسته ما بين الضغط المستمر على كل من روسيا والصين لوقف تعاملهما مع إيران ، إلى فرض عقوبات اقتصادية ضد إيران فى ما يعرف بـ (قانون داماتو)* فضلا عن التهديد بتوجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية[2].

اما خلال فترة الرئيس الامريكي (جورج بوش الابن) فقد مرت ازمة البرنامج النووي الايراني بثلاث مراحل بثلاثة مراحل ، الأولى بدأت مع الخطاب الذي القاه الرئيس الأمريكي بوش في مطلع 2002 حين وصف إيران بأنها احد أضلع محور الشر ، وتم وضع البرنامج النووي الإيراني في مقدمة اجندته للتهديدات التي تتعرض لها المصالح الأمريكية. اما المرحلة الثانية فقد بدأت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، حيث تشددت الولايات المتحدة إزاء هذا البرنامج واعتبرته يشكل تهديدا للأمن الدولي والأمريكي. اما المرحلة الثالثة فقد بدأت مع توقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في نهاية 2003 [3] .

---

[1] شاهرام تشوبين، "طموحات ايران النووية" ، ترجمة:بسام شيحا ،(بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص24

* وقع الرئيس الأميركي السابق، بيل كلينتون، يوم 5 أغسطس (آب) عام 1995على القانون المسمى قانون «داماتو»، نسبة إلى السناتور الجمهوري، الفوتسي داماتو، من ولاية نيويورك، الذي تبنى مشروع هذا القانون، وأقره الكونغرس الأميركي في صيغته النهائية في 1995/5/16 ، ويفرض هذا القانون عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع كل من ليبيا وإيران في مجال النفط والغاز و تزيد استثماراتها على أربعين مليون دولار في العام. وتشمل العقوبات المنصوص عليها في القانون سبعة أنماط مختلفة من العقوبات ، وتقول الإدارة الأميركية ان الغرض من سن هذا القانون هو محاربة الإرهاب بحرمان كل من ليبيا وإيران من الحصول على مصادر الدخل الذي قد يستخدم في التمويل، وكذلك إعاقة تدفق الموارد المالية الضرورية للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وأيضاً الضغط على ليبيا للاستجابة لقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بما يسمى قضية لوكربي.وقد قوبل القانون الأميركي برفض دولي كامل، سواء على المستوى الرسمي أو على المستويات الأخرى، وأثار انتقادات شديدة للسياسة الأميركية خاصة في أوروبا. للمزيد انظر : فايز العجرمي ، "قانون داماتو... لعبة انتخابية" ، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد (8708) ، 2002 ،متاح على الرابط : http://archive.aawsat.com/details.asp?article=127536&issueno=8708.

[2] Eli Clifton,WINEP's David Pollock Challenges Zogby poll Findings On Arab Support ForIran,September17th.2010http://www.lobelog.com/wineps-david-pollock-challenges-zogby-poll-findingson-arab-support-for-iran.

[3] خضر عباس عطوان ، الولايات المتحدة والبرنامج النووي الايراني ، مجلة اراء حول الخليج ، مركز الخليج للابحاث، دبي ، العدد ايلول 2006 ، ص4 .

وعليه ، قامت الولايات المتحدة الامريكية بأتخاذ عدة اجراءات منها فرض عقوبات مشددة ضد إيران إلا أن روسيا والصين رفضتا مشروع القرار، وفي كانون الأول/ ديسمبر 2006 تبنى مجلس الأمن قرار رقم(1737) الذي منع التعامل مع (10) كيانات إيرانية و(12) شخصية، كذلك منع القرار من تزويد إيران بتقنيات تستخدم في البرنامج النووي أما القرار (1747) الذي صدر في آذار/ مارس 2007 فقد أضاف كيانات وأشخاص آخرين وكذلك عدد من قيادات الحرس الثوري فضلا عن البنك المركزي الإيراني (صباح) [1] ، وفي آذار/مارس 2008 صدر القرار (1803) ، اذ لم تستجب ايران لعرض دول مجموعة الـ(5+1) والتي كان هدفها ايقاف ايران تخصيبها لليورانيوم مقابل تعاون هذه الدول معها في برنامجها النووي [2]، و رغم صدور ثلاثة قرارات دولية من مجلس الأمن تم بموجبها فرض عقوبات على إيران، لم تشهد أزمة الملف النووي الإيراني أي انفراج، بل إن الحكومة الإيرانية ازدادت إصرارا على مواصلة برنامجها النووي.

وبعد تولي الرئيس الأمريكي باراك اوباما للسلطة حاول ان يكون اقل حدة في تعامله مع الازمة النووية الايرانية ، حيث صرح في لقاء له مع قناة العربية : " إذا غيرت إيران من سياستها ستجد يدا ممدودة منا " ، كما أكد ان الولايات المتحدة مستعدة للدخول في مفاوضات مع إيران ، في هذا السياق جاء الرد الايراني من قبل نجاد بقوله " إن إيران مستعدة لمفاوضات وفق مبدأ الاحترام المتبادل " ، لكن هذه المحاولات لم تظهر على ارض الواقع ، وبالتالي أصبح الرئيس الامريكي (باراك اوباما) يتبع نفس الاجراءات السابقة لسلفه (جورج بوش الابن) من خلال فرض عقوبات جديدة على طهران ، وتشديد الخناق حول برنامج إيران النووي بعد ان أصبحت هذه القضية إستراتيجية أمريكية مستمرة بغض النظر عن الرئيس الأمريكي ان كان جمهوريا او ديموقرطيا ، لذلك تم فرض عقوبات اضافية من قبل مجلس الامن وفق القرار المرقم (1929) والذي صدر في حزيران 2010 [3] ، وذلك لرفض ايران مقترح حول

---

[1] ميثاق خيرالله جلود ، "موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني" ، الحوار المتمدن ، العدد(3304) ، 2011/3/13 ، متاح على الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=250367

[2] "قرارات مجلس الامن حول برنامج ايران النووي" ، بيان حقائق ، مكتب برامج الاعلام الخارجي ، وزارة الخارجية الامريكية ،8/نيسان/2008 ، متاح على الرابط :
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2008/04/20080409152453bsibhew0.717o679.html

[3] ميثاق خيرالله جلود ، موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني .

تخصيب اليورانيوم في الخارج ، وايدت روسيا هذا القرار، وعلى اثر ذلك فرض مجلس الامن عقوبات على ايران للمرة الرابعة منذ العام 2006، مما جعل ايران تتخلى عن فكرة تخصيب اليورانيوم في تركيا[1].

وعليه اختلفت السياسة الامريكية المستخدمة من قبل اداراتها المتعاقبة لمنع وصول ايران لامتلاك القوة النووية ، فما بين سياسة الرئيس (بيل كلينتون) "الاحتواء المزدوج" تجاه ايران والعراقعام 1993 وسن قانون الحظر "داماتو" عام 1996 ، ثم الضغط على الدول لتقليص تعاونهم مع ايران خاصة اوربا واليابان والعالم العربي ، الى سياسة (جورج بوش الابن) "التهديد المباشر" لايران ، واخيرا سياسة "الحوار المشروط" للرئيس (باراك اوباما) ، وبذلك يبقى الهدف الامريكي واحد ومحدد بأتجاه تقليص وتحييد قوة ومكانة ايران في منطقةالشرق الاوسط ، ورغم قيام الولايات المتحدة باجراء تغيير على الوسائل المستخدمة لتحقيق اهدافها مع ايران من خلال تصريح الرئيس (باراك اوباما) على استعداد بلاده للدخول في حوار ومباحثات نووية متعددة الاطراف مع ايران ، فإن الابقاء على العقوبات كوسيلة ضغط ودبلوماسية اقليمية مكثفة ودولية اوسع سيزيد من الضغط في حال فشل الوصول الى التحولات المطلوبة مع ايران[2] .

إن استراتيجية "الاحتواء" لإيران هي الخيار الافضل للولايات المتحدة الامريكية عن خيار العملية العسكرية حيث تكمن الخطورة في حقيقة مفادها " أنه مع الإجراء العسكري ستظل واشنطن غير قادرة عن وقف برنامج إيران النووي، وسوف تجد بدلا من ذلك دولة غاضبة لا قيد عليها، وتملك سلاحا نوويا، وما تريده واشنطن، هو صورة صارمة بل وعنيفة من الاحتواء، تشتمل علي ضغوط هائلة على النظام من خلال أعمال خفية وحرب إلكترونية، وغيرها من الوسائل، للتعجيل بنهاية إيران، وكذلك حماية حلفائها"[3].

وعليه ، ورغم كل التحديات التي واجهت مفاوضات اتفاق (5+1) حول مجموعة من القضايا، فقد تم التوقيع الفعلي في 14 يوليو 2015، وقد مثل هذا الاتفاق النووي والذي لعبت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيس للتوصل اليه والذي يعد خطوة متقدمة في عملية إعادة هيكلة السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط [4].

---

[1] محمد عبد الرحمن يونس ، " ايران واشكالية العلاقة مع الغرب "، اوراق اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد(33) ، 2011 ، ص2 .

[2] سنية الحسيني ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط ، مصدر سبق ذكره .

[3] Kenneth Pollack,Unthinkable: Iran, the Bomb, and American Strategy, (New York: Simon & Schuster, 2013).

[4] نورة الحفيان ، مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني ، ، متاح على الرابط: https://eipss-eg.org/

ثالثا : مسار خطة العمل المشتركة "الاتفاق النووي الايراني 5 +1"

بعد ما يقرب من عشرون شهراً من المفاوضات بين إيران وقوى دولية ، تم التوصل إلى الاتفاق النووي مع إيران، والمعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة ، في تموز من العام 2015 ، وبموجب الخطة اتفقت " إيران والولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا والصين وروسيا وفرنسا " المعروفة باسم "مجموعة 5 + 1" على رفع العقوبات الدولية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني مقابل انهاء طهران برنامجها النووي ، وتمت المصادقة على الصفقة بموجب قرار مجلس الأمن(2231) وبدأ تنفيذه في يناير 2016 ، بعد أن أقرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران قد أوفت بالتزاماتها الرئيسية ، حيث حددت إيران أنشطتها النووية الحساسة في مقابل تخفيف العقوبات كما اكد الاتفاق على ان تضع حدودًا لمخزونات إيران من اليورانيوم المخصب – والذي يستخدم في صنع وقود المفاعل ، وأيضًا الأسلحة النووية – حتى عام 2031 وعدد أجهزة الطرد المركزي التي تم تركيبها لتخصيب اليورانيوم حتى عام 2026. [1]

نتجية ذلك، اصدرت الولايات المتحدة قرارا برفع العقوبات المفروضة على إيران والمتعلقة بتطوير الطاقة النووية ، بما في ذلك العقوبات المتعلقة بالمعاملات المالية والتجارة والطاقة ، كما تم الإفراج عن عشرات المليارات من الدولارات من أصول إيران المالية المجمّدة ، لكن في الوقت نفسه اكد الاتفاق على أنه من الممكن إعادة فرض العقوبات إذا انتهكت إيران الاتفاق ، وفي نفس السياق أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمعنية بمراقبة تنفيذ الاتفاق، على أن إيران تلتزم بتطبيق كافة جوانب الاتفاق ، من جهتها اكدت المخابرات الأمريكية أن إيران في حوزتها ما يكفي من المواد الانشطارية لإنتاج سلاح نووي واحد في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر ، لكن تنفيذ الاتفاق عطل فرصة ايران المحتملة لتطوير سلاح نووي [2] .

من جانب اخر يسمح الاتفاق النووي مع ايران بأن تتابع برنامجها النووي السلمي لأغراض تجارية وطبية وصناعية وبما يتوافق مع معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحد من انتشار الأسلحة النووية، لكن هذا الاتفاق يتعلق فقط ببرنامج إيران النووي ، وهذا يعني انه لا يتطرق الى قضايا أخرى لاتقل اهمية عن البرنامج النووي الايراني وخاصة " برنامج إيران للصواريخ الباليستية وانتهاكات حقوق

---

[1] Gary G. Sick , Iran After the Deal "What to Do When the JCPOA Expires" , September 7, 2015: https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2015-09-07/iran-after-deal.

[2] OP.cit .

الإنسان ودعم المنظمات الإرهابية والأنشطة المزعومة الرامية إلى زعزعة الاستقرارفي الشرق الأوسط " ، وبالتالي ظلت العقوبات الأمريكية الأخرى ، والتي يعود بعضها إلى أزمة الرهائن في عام 1979 ، حتى بعد دخول اتفاق خطة العمل الشاملة (1+5) JCPOA حيز التنفيذ وهي تغطي مسائل مثل إنتاج الصواريخ الباليستية ، ودعم الجماعات الإرهابية المعينة من الولايات المتحدة ، وانتهاكات حقوق الإنسان المحلية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ملتزمة برفع العقوبات المفروضة على صادرات النفط ، وتحرير إيران للتداول في الأسواق الدولية مرة أخرى ، إلا أن قيودها على المعاملات المالية بقيت سارية ، مما يمنع الكثير من التجارة الدولية مع إيران . وظلت العديد من البنوك والشركات الأخرى ، بما في ذلك الشركات الأجنبية التابعة للشركات الأمريكية ، حذرة من ممارسة الأعمال التجارية في إيران خوفًا من تكبد غرامات أو منعها من التعامل في وول ستريت [1].

وقبل ظهور هذا الاتفاق كان بأمكان ايران الاعتماد على ثلاث طرق لإنتاج قنبلة نووية عن طريق تخصيب اليورانيوم ، يمر الطريق الأول عبر "منشأة ناتانز" بينما يمر الثاني عبر "منشأة فوردو"، إلا أنه بمجرد التوقيع على الاتفاق، لا يُسمح لايران بتخصيب اليورانيوم في "منشأة فوردو" لمدة 15 عاما ، فضلا عن ذلك يُسمح لمنشأة ناتانز وعلى مدى 10 سنوات بأنتاج حوالي (5000) جهاز طرد مركزي بالمقارنة مع حوالي (20000) قبل الاتفاق النووي ، كما إن أجهزة الطرد المركزي المسموح بأنتاجها هي من النوع الأقدم والأقل كفاءة [2]. اما بالنسبة لمخزونات ايران من اليورانيوم ، فقد خفضت نسبتها لغاية 98% لتصل إلى (300 كيلوغرام) ولمدة 15 عاماً ، وقبل الاتفاق كان يمكن لايران امكانية لصنع عشر قنابل نووية إلا أن (300 كيلوغرام) لا يكفي لصنع قنبلة واحدة ، اما تخصيب اليورانيوم فقد التزمت إيران بالحفاظ على نسبة (3.67%) ، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى للتخصيب اللازم لصنع سلاح نووي والذي يبلغ (90%)، كما تم شحن اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى روسيا [3].

---

(1) Deal Reached on Iran Nuclear Program; Limits on Fuel Would Lessen With Time , Michael R. Gordon and David E. Sanger , 2015 :
https://www.nytimes.com/2015/07/15/world/middleeast/iran-nuclear-deal-is-reached-after-long-negotiations.html.

(2) OP.cit .

(3) موقع الدبلوماسية الفرنسية ، تقرير حول المسألة النووية الإيرانية ، متاح على الرابط :
https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/iran/la-question-nucleaire-iranienne/

أما الطريقة الثالثة لانتاج قنبلة نووية فتعتمد على " البلوتونيوم" المستخدم في صناعة الأسلحة في "المفاعل النووي للمياه الثقيلة في أراك" ، وبموجب الاتفاق النووي ، أُعيد تصميم مفاعل أراك بحيث لا يستطيع إنتاج البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في صناعة الأسلحة ، كما تم سحب مضخات الوقود التي يمكن استخدامها لتطوير قنبلة نووية وارسالها خارج البلاد ، كما لن يُسمح لإيران وعلى مدى الـ 15 عاماً بناء مفاعل للمياه الثقيلة [1].

من جانب اخر يتضمن الاتفاق نظاماً محكما لـ "المراقبة والتحقق والتفتيش" ، تقوم بتنفيذه "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" ، حيث يسمح نظام التفتيش "للوكالة الدولية للطاقة الذرية" بمراقبة المنشآت النووية المعلنة ومرافق التخزين وسلاسل التوريد ، وهذا النظام يمكن للمفتشين الدوليين بتحديد ما إذا كانت إيران تقوم بتطوير أسلحة نووية سراً في مواقع غير معلنة أو منشآت عسكرية ، وإذا اشتبهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أنشطة سرية، فإن البروتوكول الإضافي للاتفاق يسمح للمفتشين بالوصول إلى أي موقع بما في ذلك المرافق العسكرية ، وهذا يتطلب أن تسمح إيران بالوصول إلى أي موقع في غضون (24 يوماً) إذا وافقت أغلبية الموقعين على الاتفاق[2]. وعليه ، مكن الاتفاق النووي الحد من مخاطر انتشار الأسلحة النووية المرتبطة بإيران على نحو يعتمد عليه و من خلال الاتي [3]:

- بالنسة للمنشآت النووية ، لم تعد إيران تملك سوى منشأة واحدة لتخصيب اليورانيوم بدل منشأتين .
- تم خفض عدد أجهزة الطرد المركزي لإيران من (20 ألف جهاز إلى 5000 جهازاً) .
- اما تخصيب إيران لليورانيوم ، فقد تم الحد من مستوى تخصيبه عند نسبة لا تتعدى (3,67%) بعد أن كانت نسبته تبلغ(20%) .
- اما مخزونات اليورانيوم ، فقد اصبحت ايران تمتلك (300 كيلوغرام) من اليورانيوم المخصب وبنسبة (3,67%) ، بينما كانت تبلغ قبل الاتفاق كمية اكبر من اليورانيوم المخصب و بنسبة (5%) ، وعدة مئات كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب بنسبة (20%) .
- اما بالنسبة لحيازة المواد الانشطارية ، فقد تم تمديد الفترة الزمنية المطلوبة قبل أن تتمكن ايران من امتلاك المواد الانشطارية الضرورية لصنع السلاح وطبقاً للشروط المفروضة بموجب اتفاق

[1] موقع الدبلوماسية الفرنسية ، تقرير حول المسألة النووية الإيرانية ، مصدر سبق ذكره .

[2] المصدر نفسه .

[3] المصدر نفسة .

فيينا، والذي يلزم إيران مدة سنة كحد أدنى كي تراكم المادة اللازمة لصناعة قنبلة بواسطة اليورانيوم إذا قررت خوض السباق نحو التسلح .

رابعا : تعامل ادارة الرئيس ترامب مع البرنامج النووي الايراني

بعد تولي الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) الحكم تغيرت الأوضاع وأصبح الاتفاق النووي على المحك ، حيث طرح رؤيا مناقضة لرؤية إدارة الرئيس الامريكي السابق (باراك أوباما) حول تعامله مع الملف النووي الإيراني حين وصف الاتفاق بالكارثي والفضيع. ففي ايار 2018 إعلن الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) خروج بلاده بشكل أحادي من الاتفاق واعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران ، حيث برر الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) خروج الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق بأن ايران لم تتخل عن تفكيرها بأمتلاك سلاح نووي، وكذلك بالتدخل في شؤون دول الشرق الأوسط ، مما اسفر ذلك عن إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران واعتبارا من آب/أغسطس 2018 ، فضلا عن إبعاد الشركات الأجنبية التي عادت إلى ايران بعد 2016، مما ادى الى انكماش اقتصادي كبير في البلاد [1].

ثم توالت العقوبات الأمريكية على طهران ، حيث تم اتخاذ هذه العقوبات * على مراحل [2] :

- ففي اب 2018 فرضت الولايات المتحدة مجموعة من العقوبات شملت صادرات النفط والشحن والمصارف المالية وحظر التعاملات التجارية وتبادل الدولار مع الحكومة الإيرانية ، وكل القطاعات الأساسية في الاقتصاد الإيراني بالإضافة إلى حظر استيراد أو تصدير التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري .

---

[1] تقرير حول المسألة النووية الإيرانية ، موقع الدبلوماسية الفرنسية ، مصدر سبق ذكره .

* تجلت الدوافع الأمريكية تجاه فرض المزيد من العقوبات على إيران كرد فعل نتيجة توالي الهجمات على ناقلات النفط في الخليج، موجهة بذلك الاتهام إلى طهران بأنها هي المسؤولة على هذه الهجمات مع نفي الأخيرة لكل هذه الادعاءات.كما تصاعد التوتر الأمريكي الإيراني عقب إسقاط إيران طائرة أمريكية من دون طيار، وقد أكدت إيران في معرض ذلك بأن الطائرة دخلت إلى المجال الجوي الإيراني، إلا أن الولايات المتحدة نفت ذلك بحيث قالت إن الطائرة كانت تحلق فوق المياه الدولية. وكرد فعل على تصاعد موجة العقوبات الأمريكية أعلنت إيران أنها ستستأنف تخصيب اليورانيوم وتتجاوز الحد المتفق عليه في اتفاق فيينا النووي والمحدد في 3.67%. للمزيد ينظر اندرياس بيكر، العقوبات الامريكية على طهران ... تصعيد ام مناورة ؟، متاح على : https://www.dw.com/ar

[2] نورة الحفيان ، مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني ، المعهد المصري للدراسات ، 2019 ، متاح على الرابط : https://eipss-eg.org

- اما في تشرين الثاني 2018، تم فرض عقوبات جديدة ركزت على فرض عقوبات شاملة على قطاع الطاقة الإيراني وخاصة النفط ، وضد الشركات التي تدير الموانئ الإيرانية ، إلى جانب الشركات العاملة في الشحن البحري وصناعة السفن ، أضف إلى ذلك فرض عقوبات على البنك المركزي الإيراني وتعاملاته المالية .
- وخلال الفترة من نيسان إلى تموز 2019 صعدت الإدارة الأمريكية من مستوى عقوباتها على إيران بحيث أوقفت تمديد الإعفاءات من عقوبات النفط التي منحتها لثماني دول باستيراد النفط الإيراني، كما هددت في إطار ذلك بعقوبات على الدول التي تخرق الحظر.

وتصاعدت العقوبات الامريكية تجاه ايران عندما اعتبرت إدارة الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس تنظيمات ارهابية ، مما جعل إيران اعتماد سياسة الرد بالمثل واعلان الجيش الأميركي منظمة إرهابية ، ولم تقف الامور عند هذه الحدود انما استهدفت العقوبات مسؤولين مهمين في إيران على رأسهم المرشد الأعلى (آية الله علي خامنئي) وعلماء نوويون بل وصلت إلى حد إدخال دبلوماسي إيران الأول (محمد جواد ظريف) على قائمة العقوبات ، واعتبرت هذه العقوبات هي الأشد منذ بدء العقوبات في اب 2018 [1].

وفقا لذلك طلبت ايران وبموجب الاتفاق التدخل من قبل الدول المشاركة فيه لوقف العقوبات المفروضة عليها ، لكن نتيجة تأخر الدعم من قبل تلك الدول بدأت ايران بالتخلي عن بنود الاتفاق تتابعا ، حيث طالبت ايران في بادئ الأمر الدول الموقعة على الاتفاق بالتحرك لضمان المصالح الاقتصادية للجمهورية الإسلامية ، لكن بعدما فشل شركاؤها في تحقيق وعودهم ، أعلنت طهران في 8 أيار أنها لن تعود ملتزمة بتنفيذ اول تعهدين من التي التزمت بها في اتفاق فيينا، والمتعلقان بوضع حد أقصى لمخزونها من المياه الثقيلة تصل الى (1,3 طن) ، ولمخزونها من اليورانيوم الضعيف التخصيب والذي يصل الى (300 كيلو غرام) [2].

وبينت ايران ان هذا التحذير يمهل شركاءها 60 يوما لمساعدتها على تخفيف العقوبات الأمريكية ولا سيما على صادراتها النفطية، والا سوف تخالف التزامين آخرين منصوص عليهما في الاتفاق، وتسعى

---

[1] نورة الحفيان ، مصدر سبق ذكره .

[2] جوناثان ماركوس ، بي بي سي الاخبار ، الاتفاق النووي الإيراني: هل ثمة أي سبيل لإنقاذه ، 2019 ، متاح على الرابط : https://www.bbc.com/arabic/world-48901147

إيران من خلال هذه الخطوة لإحداث نوع من الصدمة ، فإن كان هذا الاتفاق جيدا كما يؤكد شركاءها الأوروبيون، لا بد لهم أن يتخذوا التدابير اللازمة لإنقاذه [1] ، فضلا عن ذلك اكد الرئيس الإيراني (حسن روحاني) في تموز 2019 بأنّ بلاده ستعمل على زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم فوق المُعدّل المُتّفق عليه في الاتفاق النووي أيّ 3.67%، وستزيد مخزونها من اليورانيوم المُخصّب المُحدّد بثلاثمائة كيلوغرام، اعتبارًا من 7 تموز 2019 إذا لم يتم تخفيض العُقوبات الاقتصاديّة المفروضة عليها.

رغم كثرة التهديدات الإيرانية وتنوعها على لسان قادة عسكريين ومدنيين إلا أن طهران وصلت إلى يقين أن الرئيس الأميركي الذي انسحب من الاتفاق النووي السيئ كما سمّاه وفرض أشد العقوبات على طهران، يختلف عن سلفه الذي وقع الاتفاق مع إيران ومنحها فرصة الاحتفاظ بأجهزتها ومفاعلها النووية التي يمكنها أن تفعلها بعد 15 سنة من توقيع الاتفاق ، ان موقف ترمب واضح وصريح فهو لا يستهدف الأنشطة النووية فقط بل الأنشطة الصاروخية وما يعتبره تدخل إيران في المنطقة وتهديد حلفاء واشطن فيها [2].

فمنذ إعلان إيران في مايو 2019 بأنها لن تلتزم ببعض القيود النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) ، سعت إدارة ترامب إلى التراجع عن هذه التحركات من خلال الإشارة إلى ضرورة العمل بقيود الاتفاق JCPOA. حيث وضع الاتفاق JCPOA قيودًا على دورة الوقود النووي الإيرانية ، مما يعني أن طهران ستحتاج إلى عام لإنتاج ما يكفي من المواد النووية لصنع قنبلة [3] . لقد كان لدى ترامب بعض المبررات التي جعلته يقوم بإلغاء الاتفاقية وهي [4] :

- وقف نفوذ وهيمنة إيران في كلا من لبنان واليمن وسوريا، ووضع حد لبرنامج إيران الخاص بالصواريخ الباليستية.
- إن صفقة إيران تعتبر فرصة تسمح لها بمواصلة تخصيب اليورانيوم.

---

[1] جوناثان ماركوس ، مصدر سبق ذكره .

[2] مسعود الزاهد ، ما هو سيناريو الأزمة المتصاعدة بين إيران وأميركا؟ ، العربية ، 2019 ، متاح على الرابط : https://www.alarabiya.net/ar/iran/2019/05/11/

[3] Eric Brewer and Richard Nephew , Seeing Red in Trump's Iran Strategy , 2019 : ttps://www.armscontrol.org/act/2019-07/features/seeing-red-trumps-iran-strategy.

[4] nti. (may, 2018). nuclear. https://www.nti.org/learn/countries/iran/nuclear.

وقد شدد ترامب على عدم تعامل أي دولة مع إيران وأي دولة تتعامل معها فهي معرضة لعقوبات أيضًا، ومع ذلك أكد ترامب على ترك بابًا مفتوحًا أمام مفاوضات جديدة تُرضي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وحول ردود أفعال المسؤولين الأمريكيين في المخابرات الأمريكية ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية والبيت الابيض يرون أن هذا القرار من الممكن أن يدفع شركاء الولايات المتحدة وخاصة الأوروبيين الى الدخول في اتفاق مع إيران ، أما عن ردود الأفعال الدولية حول انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من صفقة إيران [1] ، فإن رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان قد رحبوا بهذا الانسحاب واعتبراه قرارًا حكيمًا، ووصف رئيس إيران حسين روحاني الولايات المتحدة الأمريكية بأنها دولة داعمة للإرهاب وأنها دولة تنتقض العهود، وقد صرح كلا من ماكرون عبر موقعه على تويتر والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن بلادهم سوف تعمل بشكل جماعي على إبرام اتفاقيات أوسع مع إيران [2] .

وفي مؤتمر عُقد في ألمانيا بمدينة مونستر صرحت المستشارة ميركل بأن انسحاب الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) من الاتفاق النووي الإيراني سوف يؤثر على المجتمع الدولي بشكل سلبي ، أمابالنسبة لروسيا فقد تمسكت بالاتفاق النووي الإيراني ورأت أن ليس هناك بديلًا آخر ورحبت العديد من الدول العربية بقرار الانسحاب مثل الإمارات والبحرين والسعودية [3]

وعليه ، فأن السؤال الذي يطرح هنا ، هل تتجه الولايات المتحدة نحو حرب مع ايران ؟

هناك مشهدان يتنافسان على إجابة هذا السؤال:

يقوم المشهد الاول على أن إيران لديها نوايا سيئة ، وأن هناك خطط لتنفيذ هجوم محتمل على أهداف أمريكية ، مما دفع بالولايات المتحدة الامريكية الى القيام بتعزيزات عسكرية مكثفة في المنطقة ، كما عملت على تخفيض أعداد موظفيها الدبلوماسيين في العراق.

---

(1) Kelsey Davenport. (7, 2019). https://www.armscontrol.org/factsheet/Timeline-of-Nuclear-Diplomacy-With-Iran. arms control association

(2) nti. (may, 2018) , OP.CIT .

(3) CNN. (2019). Iran's Nuclear Capabilities Fast Facts. cnn

أما المشهد الثاني فيقوم على القاء اللوم في هذه الأزمة على الولايات المتحدة الامريكية [1]. لذلك فأن اهم السيناريوهات المتوقعة للعلاقة بين ايران والولايات المتحدة هي [2] :

1- **سيناريو الحرب** : يتوقع بعض الخبراء العسكريين والاستراتيجيين وقوع حرب شاملة تقوم بتنفيذها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران لتغيير النظام السياسي الايراني وهذا السيناريو يعتبر الاخطر.

2- **سيناريو عدم حدوث حرب** : طبقًا لهذا السيناريو يوجد عدة اتجاهات ترجح عدم حدوث حرب تقليدية بين الدولتين وهي[3]:

- الاتجاه الأول : يرى اصحاب هذا الاتجاه إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقوم بعمل أي شيء وإنها ستقوم بإهمال الملف النووي الإيراني، وهو احتمال ضعيف.
- الاتجاه الثاني : يرى بعض الباحثين إن الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بتنفيذ انقلاب من داخل ايران يسعى الى تغيير النظام السياسي الإيراني ، مركزة على عدم قدرة الحكومة الايرانية على تحسين الأوضاع الاقتصادية المتردية والوفاء بوعودها .
- الاتجاه الثالث : يرى أصحاب هذا الاتجاه إن الولايات المتحدة الأمريكية وإيران سوف يستمرون في التفاوض الدبلوماسي عن طريق الدول الأوروبية. بالمقابل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية اللجوء الى فرض عقوبات اضافية إذا لم تكف إيران عن تخصيب اليورانيوم . أو قيام الولايات المتحدة باذكاء تناقض المصالح بين ايران ودول منطقة الشرق الاوسط وزيادة التوتر في علاقاتها مع الدول العربية من اجل عزلها دوليا .

ومما تقدم يبقى احتمال خوض الولايات المتحدة حرب ضد ايران ضعيفا وذلك لاسباب عدة اهمها :

---

[1] جوناثان ماركوس ، هل تتجه الولايات المتحدة للحرب نحو ايران ؟ ، bbc news العربية ، 2019 ، متاح على الرابط : https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48315631

[2] فاطمة صلاح الجندي ، آفاق المستقبل .. العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس ترامب من 2016-2019 ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، 2019 ، متاح على : http://www.acrseg.org/41309

[3] iranwatchorg. (9 8, 2016). A History of Iran's Nuclear Program. https://www.iranwatch.org/our-publications/weapon-program-background-report/history-irans-nuclear-program.

1- رغم انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق ، ألا أن إيران لم تنسحب من الاتفاقية ومازالت متمسكة بها، وهو ما يؤكد عدم رغبة إيران في الدخول في حرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

2- مجرد التفكير بأن ايران تمتلك اسلحة نووية سواء المعلن عنها أو غير المعلن ، سوف يجعل الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) أكثر توجسا وحذر من الدخول في حرب ضد إيران .

3- ان خوض الحرب يعني زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط مما يمثل تهديدًا لأمن واستقرار (اسرائيل) وهذا ما تخشاه الولايات المتحدة .

4- إن إيران تمثل ورقة ضغط للولايات المتحدة الامريكية تستخدمها مع دول الخليج العربي، حيث ان تهديد إيران لهذه الدول يدفعهم لطلب التدخل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لحمايتهم من هذه التهديدات.

5- إن رفض الدول الموقعة على اتفاقية البرنامج النووي الإيراني الخروج من الاتفاقية وإعلانهم أنهم ملتزمون بها سوف يدفع الولايات المتحدة الأمريكية الى الدخول في اتفاقيات جديدة مع إيران.

الخاتمة :

من خلال ما تقدم يبدو أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران قد تباينت خلال فترات زمنية معينة، ويظهر ذلك واضحًا في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران قبل وبعد الثورة الإسلامية الإيرانية، فقبل الثورة الإسلامية كانت العلاقة بين الدولتين تتسم بالوئام والصداقة وشهدت إبرام اتفاقيات تعاون بين الدولتين ، وشهدت هذه الفترة بعض الخلافات ولكنها لم تؤثر على علاقة التعاون بين الطرفين، أما بعد الثورة الإسلامية فقد تحولت هذه الصداقة الى صراع وأصبحت إيران بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تشكل خطرًا أمامها في منطقة الشرق الاوسط وخاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001؛ نتيجة لشكوك حول تورط إيران في هذا الحادث والذي أكدته إيران في اعتراف رسمي فيما بعد بمساعدتها لتنظيم القاعدة.

ومنذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران وتدهور العلاقة بين الدولتين تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى اعادة إيران لهيمنتها باعتبارها أنها كانت حليفتها والتي تعتمد عليها في منطقة الشرق الاوسط لتحقيق مصالحها وأهدافها، وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأساليب والتكتيكات من اجل ذلك فقد استخدمت مثلا دول مجلس التعاون الخليجي ضد إيران، وحاولت تنفيذ العديد من الإنقلابات العسكرية لتغير النظام السياسي داخل إيران ولكنها فشلت في تحقيق ذلك وقد صرح الرئيس الحالي للولايات المتحدة

دونالد ترامب في خطاب له أنه يأمل في تغير النظام في إيران، وأعلن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية البرنامج النووي الإيراني وفرض عقوبات جديدة على إيران وأهمها ادراج الحرس الثوري الإيراني على قائمة المنظمات الارهابية ويأتي ذلك بعد إسقاط إيران طائرة عسكرية أمريكية كانت تحلق فوق مضيق هُرمز وأيضًا بعد إعلان إيران أنها مستمرة في تخصيب اليورانيوم ولكن سيترك الباب مفتوحًا أمام الدخول في مفاوضات جديدة بشروط أمريكية وإسرائيلية.

إن الأحداث الأخيرة لا تستدعي دخول الطرفين في مواجهة عسكرية، رغم تبادل الطرفين الاتهامات والتهديدات ألا أنهم قد أكدوا على عدم رغبتهم للدخول في حرب تقليدية، ويظهر ذلك من خلال إعلان ترامب الاستعداد للدخول في مفاوضات وعلى الجانب الإيراني ظهر ذلك من خلال تمسكها بالاتفاقية رغم انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها.

اما اهم النتائج التي توصلت الدراسة اليها هي :

1. أن إيران تمتلك الكثير من الدوافع والأهداف المتعلقة بالبرنامج النووي منها الدوافع الاقتصادية،والاستراتيجية، والعسكرية، والسياسية، والقومية، والدينية، والجيوبوليتيكية، فضلاً عن أن رفع العقوبات سمح لها بتطوير برنامجها للصواريخ الباليستية.
2. أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في ظل قيادة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) ستكون له آثار خطيرة ومربكة على سياسات الحكومة الإيرانية، غير أن تدهوره سيقوّض مصداقية واشنطن ويثير الخلاف بينها وبين الاطراف الاخرى الموقعة على الاتفاق النووي وهي : " بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي"، بينما كان هناك ترحيب لخطوة أمريكا من قبل بعض دول الخليج ، نظرًا لخطر إيران المحدق تجاه الخليج وخاصة فيما يتعلق بتطوير البرنامج النووي، وبرنامجها للصواريخ الباليستية.